قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن السلطة القضائية ؛

وبناء على ماعرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعين السيدة / إكرام محمد محمد سلامة وكيلا للنيابة الإدارية ، على أن تكون تالية فى ترتيب الأقدمية للسيد / سيد حامد أحمد قاسم وسابقة على السيد / عبد الله محمد شمرون عبد الصمد وكيلى النيابة الإدارية .

(المادة الثانية)

تعدل أقدمية السيد / محمد شوقى محمد زكريا الهريدى وكيل إعام أول للنيابة الإدارية المحددة بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٤ ليكون تاليا للسيد / طه محمد السعيد متولى وسابقا على السيد / أحمد فتحى مرتضى الوكيلين العامين الأولين بالنيابة الإدارية وذلك تنفيذا للحكم الصادر فى الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق فى ١٢/٤/١٩٨٤

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٥ (٣ مارس سنة ١٩٨٥)

حسنى مبارك